نقد الحكام والاعتراض على قرارتهم منذ قيام الدولة الفاطمية حتى نهاية عصر المرابطين (٢٩٥-٥٤١هـ/ ٩٠٩-١١٤٧م)

مصطفى سيد علي إبراهيم الشيمي
باحث مساعد بمجمع اللغة العربية
باحث دكتوراة – كلية الآداب – جامعة الفيوم – مصر

الملخص العربي:

إن القارئ المتمعن لتاريخ المغرب في تلك الفترة ليجد من المواقف والحوادث ما يدلل على ضيق الحكام من أي نقدٍ لأشخاصهم أو قراراتهم؛ لأن ذلك يمثل انتقاصًا لهيبة الحاكم وتشكيكًا في محكوميته، بل وشخصيته؛ لذلك فإن كل منْ يرتكب ذلك السلوك؛ يعد مجرمًا وجب عقابه من وجهة نظرهم. وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن تلك الظاهرة التي وُجدت في بلاد المغرب في تلك الفترة، وتراوحت بين بعض الساسة الذين عارضوا حكامهم لأسبابٍ سياسية، وطائفةٍ من العلماء والفقهاء الذين انتقدوا السلطة في بعض قراراتها السياسية، أو توجهاتها الاجتماعية، أو سياساتها الدينية، أو المذهبية؛ سواء كان ذلك في عصر الدولة الفاطمية، أو الزيرية، أو المرابطية.

الكلمات المفتاحية: المغرب – المرابطون – الفاطميون – الخليفة – الحكام – المعارضة.

Criticism of Rulers and Objection to their Decisions since the Establishment of the Fatimid State until the End of the Almoravid Era (295-541 AH/ 909-1147 AD).

By: Mustafa Sayed Ali Ibrahim Al-Shimy

Abstract:

A careful reader of the history of Morocco during that period will find various incidents and events that indicate the rulers' intolerance of any criticism directed towards them or their decisions. This is because it undermines the authority of the ruler and raises doubts about his legitimacy and character. Therefore, anyone who engages in such behavior is considered a criminal and deserves punishment, according to their perspective. This study aims to uncover this phenomenon that existed in Morocco during that period, ranging from politicians who opposed their rulers for political reasons to a group of scholars and jurists who criticized the authority for some of its political decisions, social orientations, religious policies, or sectarianism, whether during the Fatimid, Zirid, or Almoravid era.

Keywords: Criticism, Rulers, Objection, Fatimid era, Almoravid era, Zirid era.

مقدمة:

يعد من الجرائم السياسية كل فعل موجه للسلطة الحاكمة، يستهدف النيل منها أو منازعتها، وقد يتعدى الأمر لمجرد النقد أو التجريح، أو عدم الطاعة، وإفشاء الأسرار، وغير ذلك؛ مما اعتبرته السلطة خروجًا على القوانين والأعراف، واعتبرته جريمةً يستحق مرتكبها العقوبة(١).

وقد تنوعت الجرائم السياسية وتعددت منذ قيام الدولة الفاطمية حتى نهاية عصر المرابطين؛ ومنها: نقد الحكام والاعتراض على القرارات، وسوء الأدب مع الحكام وذوي النفوذ، وإفشاء أسرارهم، وإثارة القلاقل، والتعاون مع الخصوم، وكذلك جرائم الخروج والعصيان، وجرائم القتل السياسي والاغتيالات، وغير ذلك.

إن القارئ المتمعن لتاريخ المغرب في تلك الفترة ليجد من المواقف والحوادث ما يدلل على ضيق الحكام من أي نقد لأشخاصهم، أو قراراتهم؛ لأن ذلك يمثل انتقاصًا لهيبة الحاكم، وتشكيكًا في محكوميته؛ بل وشخصيته. لذلك فإن كل منْ يرتكب ذلك السلوك؛ يعد مُجرمًا وجب عقابه.

أولًا: اعتراض القادة والسياسيين:

لاقت دولة الفاطميين منذ قيامها معارضةً شرسةً من قبل العامة الذين يدينون بالإسلام دينًا على المذهب المالكي، ويناصبون المذهب الشيعي العداء، مثلما قامت بعض القبائل بذلك، وعلى رأسها قبائل زناتة. فهي الدولة الشيعية القوية الطموحة التي فرضت نفوذها على شمال أفريقيا، وادعت هذه السلالة – الفاطمية – أنها الوريث الشرعي للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)؛ لأنها تنحدر من نسل ابنته فاطمة رضيَّ الله عنها، وكان إرساء دعائم حكمهم في المغرب نتاج نشاط الرسل (الدعاة الإسماعيليين) عبر عدة أجيال، وهو يعد إنجازًا للحركة الدينية، ولكي تستمر دولتهم قوية؛ اعتمدوا على جيشٍ قوي لفرض حكمهم على

---

(١) أحمد إبراهيم الرفاعي: الجريمة والعقوبة في المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين، دار النابغة للنشر والتوزيع، طنطا، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، ط١، ص١٠٣. وقد قيل: "أربعة لا يصبر عليها السلطان لأحد من جلسائه: إفساد حريمه، وإخراج سره، والطعن في دولته، والاستخفاف بحقه". الحضرمي: الإشارة في تدبير الإمارة، مع ثلاثة كتب أخرى، تحقيق: محمد حسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص٣١.

سكان المغرب، ثم التوغل في الشرق، حتى قيل أن الجيش الذي فتح مصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٨م بلغ عدده مئة ألف من بربر كتامة ومصمودة، ووصل بعد ذلك إلى مئات الآلاف. هذا إلى جانب القوة الاقتصادية التي اعتمد عليها الفاطميون في فرض مذهبهم ودولتهم، وكان جمع المال من العوامل التي اهتم بها الفاطميون، حتى وصل ما حمله المعز عند انتقاله من المغرب إلى مصر خمس مئة جمل محملة بالذهب والثروات الأخرى(٢).

لكن ما يدعو للعجب؛ أن يكون أول مَنْ يخالف أوامرَ **الخليفة الفاطمي** الأول – عبيد الله المهدي– قادتُه الذين أسسوا دولته؛ ومنهم أبو العباس المخطوم، وأخوه أبو عبد الله الداعي؛ حيث "طعن أبو العباس لهم في الإمامة، وأدخل فيها الشُبهة"(٣). وكان أبو عبد الله الداعي – الذي كان يمثل الذراع اليُمنى للخليفة الفاطمي– يستنكر على الخليفة المهدي ميله إلى المتعة والترف، وأمره لتابعيه من القبائل الكتامية أن يتزينوا ويرتدوا أفخر الملابس، فلبسوا أرديةً باهظة الثمن، وزينوا سروج خيولهم وألجمتها، وخرجوا بأبهى الحُلل، وأصبح تحت تصرفهم كثير من الأموال، وبعض وسائل الراحة والرفاه، بعد حياة التقشف والزهد التي رباهم عليها أبو عبد الله الداعي، وكان قد أخبرهم أن المهدي المنتظر – سليل بيت النبوة الذي سيملأ بلادهم عدلًا بعد أن مُلئت جورًا – على شاكلته من الزهد(٤)، كل ذلك وغيره جعل الداعي ينكر سلوك الخليفة في الحكم والإدارة، وأسلوب الحياة، وقراراته تجاه القبائل البربرية؛

---

(٢) جاسم صكبان علي: "الهيمنة البرجوازية في ظل الحكم الفاطمي"، ***مجلة كلية التربية للبنات***، جامعة بغداد، مجلد ٢٧، ٢٠١٦م، ص ١٢٠٤-١٢٠٦ (وهو ترجمة للفصل الخامس من كتاب: أشتور: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشرق الأوسط في العصور الوسطى).

(٣) القاضي النعمان (ت٣٦٣هـ/٩٧٤م): افتتاح الدعوة، تحقيق: وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٢٨٠.

(٤) هاينتس هالم: إمبراطورية المهدي وصعود الفاطميين (٨٧٥– ٩٧٣م)، ترجمة: محمود كبيبو، دار الورّاق للنشر، بيروت/ لندن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م، ص٢٠٣. عاش أبو عبد الله الشيعي على مذهب الزاهدين؛ يلبس الخشن، ويأمر بالخير والعبادة. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، حققه واعتنى به الدكتور: عمر عبد السلام تَدْمُري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م، ٦/ ٥٨٥. وكان قد عرض عليه أبو عبد الله جواري زيادة الله، فاختار منهن ما شاء لنفسه ولولده القائم، وفرق ما بقيَّ على وجوه كُتامة. ابن الأثير: الكامل، ٥٩٨/٦.

فكان ينتقد تصرفاته علنًا، ويتهمه "بأنه بذلك يفسد العادات القديمة الجيدة لرجال كتامة"(٥). وكان قد داخل الحسد أبا العباس، بعد أن قلص المهدي سلطاته وأخاه أبا عبد الله، وباشر الأعمال بنفسه؛ فعظم ذلك على أبي العباس؛ فأقبل يُزري على المهدي، ويتكلم فيه، وأخوه ينهاه ولا يرضى فعله. فقال له أبو العباس مستنكرًا عليه وحانقًا: "ملكتَ أمرًا، فجئتَ بمنْ أزالك عنه. وكان الواجب عليه ألا يُسقِطَ حقَّكَ". ولم يزل بأبي عبد الله حتى أثَّر في قلبه؛ فأظهر بعض ذلك في خطابه للمهدي قائلًا: "لو كنتَ تجلس في قصرك، وتتركني مع كُتامة آمرهم وأنهاهم؛ لأني عارفٌ بعاداتهم؛ لكان أهيب لك في أعين الناس"(٦).

بل ذهب أبو عبد الله أبعد من ذلك بقوله للمهدي مجترئًا: "أيها الأمير، أيها العبد، تذكر منْ كنت ومنْ أصبحت الآن... أخدم الله بخشوع، وتواضع؛ لأنه هو الذي رفعك... لا تعتقد أن الله قد أعفاك بواسطة المعجزة التي حققها لك من أي واجب ديني، وأن لك الحق تجاهه في أن تلقي عن كاهلك جميع الأعباء، وتغرق في بحر الشهوات! ... فالله الذي حقق لك ما تستحقه لا يمنع عنك أيًّا من الملذات المسموحة لك، طالما لم تتجاوز حدود الاعتدال ...وتذكر...إذ كنت شخصًا من عامة الناس، وكنت تهاجم أبهة الملوك وكبرياءهم، فهل ضرك أنك لم تكن تملك كنوزًا عندما ولَّتك مشيئة الله هذا الحكم؟ فلا تظن أن الكنوز تفيدك، كل شهوات هذه الدنيا حلوة، لكن عواقبها وخيمة"(٧).

وقال أبو العباس مشككًا في أمر المهدي، مجاهرًا: "إن هذا ليس الذي كنا نعتقد طاعته، وندعو إليه". وقد استطاع أن يقنع قطاعًا قويًّا من أصحاب النفوذ، مكونًا جبهة قوية واصلت الضغط على الخليفة المهدي، وأثقلت عليه، مقدمًا لهم الحجج والبراهين بقوله: "لأن المهدي يختم بالحجة، ويأتي بالآيات الباهرة". فكانت النتيجة ناجزة؛ "فأخذ قوله بقلوب كثيرٍ من الناس"(٨).

ومنهم أيضًا أحد **زعماء كتامة** الذي يُدعى هارون، ويُلقب بشيخ المشائخ الأربابي، شيخ قبيلة مسالتة، الذي واجه المهدي بقوله: "إن كنتَ المهديَّ؛ فأظهر لنا آيةً؛ **فقد شككنا**

---

(٥) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص ٣٠٨ (طبعة وداد القاضي، ص ٢٦٠).

(٦) ابن الأثير: الكامل، ٦/٥٩٩-٦٠٠.

(٧) هالم: إمبراطورية المهدي، ص٢١٩-٢٢٠.

(٨) ابن الأثير: الكامل، ٦/٦٠٠.

في أمرك"؛ فقتله المهدي(٩). وفي هذه اللحظة خاف عبد الله على نفسه، وأدرك أن رصيده قد نفد عند المهدي، وأن المهدي قد تغير عليه؛ فسارع بالاتفاق مع أخيه ومنْ معهما على الاجتماع عند أبي زاكي، وقرروا قتل المهدي، واجتمعت معهم قبائل كتامة إلا قليلًا، وكان معهم رجل يُظْهِر لهم أنه منهم، لكنه كان عينًا عليهم، ينقل أخبارهم إلى المهدي(١٠).

وفي دولة **بني زيري**؛ أراد الأمير الزيري أبو الفتوح يوسف بُلُكّين تعيين عبد الله ابن محمد الكاتب عاملًا على القيروان وصَبْرَة – بعد موت جعفر بن يموت في شهر جمادى الآخرة سنة ٣٦٢هـ/٩٧٣م – أَبَى ابن الكاتب وامتنع، واستعفى مرة بعد أخرى، فجمع يوسف كلًّا من: حَبوس بن زيري، وكرامة بن إبراهيم، وكبّاب بن زيري، وخَلوف بن محمد، وأحضر عبد الله، وقال لأولئك: "ما جزاء منْ عاند أمري، وخالف رأيي ومرادي، ولم يعبأ بما كفلته؟ قالوا: "القتل، ونحن نتولى قتله". فقال يوسف: "كاتبي هذا أمرته بالرجوع إلى إفريقية؛ إذ لا ينوب عني أحد غيره، فامتنع". فقالوا لعبد الله الكاتب: "إن لم ترجع، وإلا قتلناك". فرجع كارهًا(١١).

وقد وقع خلاف بين عبد الله بن محمد الكاتب العامل على القيروان وصبرة، وبين أبي مضر زيادة الله بن عبيد الله بن النديم القائم على الدواوين والجباية بسائر إفريقية سنة ٣٦٤هـ/٩٧٥م، وكانت فتنة عظيمة بالقيروان، انتصر فيها عبد الله، وقبض على ابن النديم، وأرسله إلى الأمير أبي الفتوح يوسف بن بلكين، فحبسه حتى مات في الاعتقال يوم الأربعاء١١ من جمادى الأولى سنة ٣٦٦هـ/٤ يناير٩٧٧م(١٢).

---

(٩) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص ٤٦، ٢٨٢؛ ابن الأثير: الكامل، ٦/٦٠٠؛ فرحات الدشراوي: الخلافة الفاطمية، ص ١٨٩.

(١٠) ابن الأثير: الكامل، ٦/٦٠٠.

(١١) وكان عبد الله هذا من بني الأغلب، رباه خاله صالح في نفزاوة، بعد أن هرب إليها والده محمد، فوُلد عبد الله بها، وتعلم الخط والترسل. واستكتبه زيري بن مناد وهو صبي شاب، ثم استكتبه ابنه أبو الفتوح ابن زيري، فحظى عنده، وكان فصيحًا بليغًا، عالمًا بلغة العرب ولسان البربر. (النويري: (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهّاب بن محمد، ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: حسين نصار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م، ٢٤/ ١٧١– ١٨٢).

(١٢) وقد كانت بينهما مودة عظيمة، فعندما وصل عبد الله إلى القيروان ليتسلم أمورها؛ تلقاه ابن النديم بالترحاب، وترجل كل منهما لصاحبه، وتعانقا، واتفقا، وصارت كلمتهما واحدة، ثم وقع بينهما ما وقع،

وفي سنة ٣٧٧هـ /٩٨٧م؛ وصل كتاب الخليفة الفاطمي نزار من مصر إلى الأمير الزيري بالمغرب المنصور، يعلمه أنه جعل الدعوة لعبد الله بن محمد الكاتب، ويأمره بذلك، ففعل المنصور، وصار عبد الله داعيًا، وهنا مسح على رأسه قائلًا: "الآن قد خلصت من القتل، وأمنت على شعري وبشري". وما علم أن ذلك سبب هلاكه(١٣).

ثانيًا: اعتراض الفقهاء والقضاة:

ليس هناك شك في أن بعض الدول قامت على أساسٍ ديني مذهبي؛ ومنها ما كان في بلاد المغرب الإسلامي؛ فالصبغة المذهبية كانت وراء تأسيس الدولة الفاطمية الإسماعيلية؛ محدثة بقيامها تحولات مذهبية عظيمة الأثر ببلاد المغرب حينذاك؛ مستغلة دعاتها الشيعة، ونشاطهم في تلك البلاد، وكفاءتهم الدعوية في إقناع الخاصة والعامة بمذهبهم وأفكارهم؛ منتهزين الظروف السياسية غير المستقرة، فجذبوا إليهم قطاعًا كبيرًا من البربر، وشغلوا عقولهم الفارغة بأفكارٍ مذهبيةٍ، وشعارات العدل والمساواة السياسية والاجتماعية والدينية. فكان لها بالغ الأثر في نفوس البربر، لا سيما حين ربط الفاطميون جذورهم ونسبهم ومذهبهم بالبيت النبوي؛ لنيل الشرعية، وكسب القلوب، والدعم والتعاطف الشعبي؛ لإقامة دولتهم ونشر مذهبهم. هكذا قامت الدولة الفاطمية على أكتاف شخصيات دينية مذهبية ترتدي ثوب الدعاة، وخلال تلك الفترة شهدت بلاد المغرب تغيرات سياسية ومذهبية عميقة.

وإذا تطرقنا إلى طبيعة العلاقة بين علماء المغرب وفقهائه – باعتبارهم ممثلي السلطة العلمية والدينية والشعبية – والسلطة الحاكمة؛ فإننا سنجد أنها تختلف من عهدٍ إلى عهد؛ ولها ثقل وأهمية بارزة ومؤثرة على مجرى الحياة السياسية والدينية والاجتماعية، وهذا مرده أيضًا إلى الأهمية التي حظيَ بها العلماء والفقهاء في صياغة الحياة السياسية، وفي تأسيس الدول بالمغرب؛ حيث شكلت المرجعية الدينية الأساس الفكري والسياسي للدول؛ وبالتالي فإن الأنظمة السياسية وازنت وزاوجت بين الدعوة الدينية الإصلاحية، والعصبية القبلية؛

فكانت ولاية ابن النديم – منذ ولاه المعز لدين الله الفاطمي عند خروجه إلى مصر– سنتين وشهرًا ونصفًا. واستقل عبد الله بن محمد الكاتب وحده منذ الثامن من شهر ربيع الأول سنة ٣٦٤هـ/٢٥ نوفمبر ٩٧٤م.

(١٣) النويري: نهاية الأرب، ٢٤/ ١٧٩.

فالفاطميون أقاموا دولتهم على هذا النسق، مثلما قامت دولة المرابطين تنظيميًّا على فكرة الزعيم الروحي (الفقيه عبد الله بن ياسين)، والقائد السياسي الحربي (عبد الله بن عمر اللمتوني، وأبو بكر بن عمر)؛ وتشكل الحكم على ثنائية الفقيه والأمير(١٤).

فالمبدأ الديني هو الأساس الذي قامت عليه الدولة، والفقيه يعتمد على قدرته على تحريك المجتمع من خلال طاعتهم له، ومدى التزامهم لتعليماته وأوامره؛ لكونه يعتمد على سلطة المعرفة الدينية؛ إلا أنه يفتقر إلى سلطة القوة التي يمتلكها الحاكم الزمني؛ فكان من الطبيعي والضروري أن يكون هناك نوع من التحالف بين السلطتين. وفي هذا الصدد لا ننسى أن صاحب كتاب **الإشارة في تدبير الوزارة** (أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي، ت ٤٨٩هـ) قد ألَّف كتابه وأهداه إلى أمير المرابطين أبي بكر بن عمر، ليجعله منهاجًا فكريًّا قابلًا للتطبيق في مجال السياسة، وفي مجال السلوك الأخلاقي؛ فهو كتاب يهتم بالإنسان وعلاقته الاجتماعية، وأحواله النفسية، كما يهتم بشؤون السياسة العامة المتصلة بالجهاز الإداري والسلطة التنفيذية، وبأدب العلاقة بين الراعي والرعية، وبين الجنود وقادتهم؛ فكان دستورًا له، "كتاب تدبير وتوجيه؛ لا يستغني عنه العاقل، ولا يهمل التأمل فيه لبيب، فهو من هذه الناحية واعظٌ واعٍ، ومدربٌ حاذق، وحكيمٌ ماهر ينطق بالحكمة، يرسم طريقها لمنْ يريدها"(١٥). لقد قال في مقدمته موجًا حديثه للأمير: "ولذلك نظمت لك في هذا الكتاب دررًا من آداب الإمارة والوزارة، وفصلت لك ثناياه فصولًا من أنواع الإدارة والاستشارة، واصفةً لآداب المتقدمين، كاشفةً لأمر الدنيا والدين..." (١٦). لذا؛ فقد احتل العلماء والفقهاء

---

(١٤) محمد شقير: "المراسيم السياسية بالمغرب بين العصرنة والتحديث من ق٣ إلى ق٢١م"، ***أفريقيا الشرق***، الدار البيضاء، ٢٠٠٦م، ص٤٦.

(١٥) وقد تولى المرادي خطة القضاء للمرابطين حتى وفاته. والكتاب ذو طابع أدبي، يخضع للاتجاه الديني، وهذا يؤكد أن المرابطين لم يكونوا يضيقون الخناق على الفكر كما يدعي أعداؤهم؛ فأبو بكر هذا اشتهر بالدراسات الفقهية والكلامية؛ وقد ظهر هذا الأثر في كتابه هذا؛ مما استدل به فيه من الحكمة والفلسفة والشعر، واختياراته من أقوال فلاسفة اليونان والفرس. للمزيد انظر: محمد بن عبد العزيز الدباغ: "من مخطوطات خزنة القرويين بفاس: كتاب السياسة لأبي بكر بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي"، ***مجلة دعوة الحق***، ع ٢٤٩، سنة ٢٠٠٠م، ص٧٤، ٧٧.

(١٦) أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي (ت٤٨٩هـ): كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الوزارة، تحقيق: محمد حسن وأحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص١٦.

مكانةً محوريةً، خاصةً على سلم السلطة، بلغت أحيانًا حد **الاستبداد**؛ الذي ظهر في بعض الأحداث السياسية والدينية والفكرية، وعلى رأسها موقفهم من كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي.

تمتع الحكام المرابطون بسلطة واسعة مطلقة غير أنها كانت محددة بالشريعة الإسلامية، وقام الفقهاء بمراقبتها، ومثل الفقهاء والعلماء والقضاة عناصر المجتمع سياسيًّا؛ وإذا كان العمال والولاة يمثلون السلطة السياسية المركزية بالولايات؛ فإن سلطة القضاة الفقهاء كانت تتجاوز سلطات الولاة واختصاصاتهم؛ حيث كانت مكانتهم وسلطتهم تأتي بعد أمير المرابطين مباشرة؛ ومن ثم فإن السلطة السياسية كانت موزعة بين الحاكم والقاضي والوالي والفقيه، كما كان القاضي والفقيه يتمتعان بسلطات أخرى لها علاقة بالمحكومين؛ إذ كانوا يمثلون الرعية داخل السلطة، وكان لنظام الحكم المرابطي سلطة سياسية رمزية(١٧).

ولما دخل عبيد الله المهدي إفريقية، وملكها، وسكن رقادة تصدى له علماء المغرب؛ منهم جبلة بن حمّود(١٨)، الذي ترك سكنى قصر الطوب، وذهب إلى القيروان فسكنها. فكان يخرج كل صباح عقب صلاة الصبح خارج القيروان، ومعه سلاحه؛ فيقيم نهاره كله حتى غروب الشمس؛ منتظرًا دخول الفاطميين، مرابطًا وحارسًا. وفي الليل كان ينتقل إلى موضع آخر، وفي ذلك يقول: "أحرس عورات المسلمين من هؤلاء القوم؛ فإن رأيت منهم شيئًا حركت المسلمين عليهم. ولما سئل عن ذلك: كنت بقصر الطوب تحرس المسلمين، وترابط؛ فتركت

---

(١٧) عز الدين جسوس: "السلطة السياسية وموقف الرعية في المغرب والأندلس خلال حكم المرابطين"، ***مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة***، جامعة شعيب الدكالي، ع٧، ٢٠٠٢م، ص١٠٧.

(١٨) أبو يوسف جبلة بن حمّود بن عبد الرحمن: من علماء إفريقية المعدودين، وُلد سنة ٢١٠هـ بقصر الطوب، أسلم جده أبو الأشعث على يد عثمان بن عفان، سمع عن سحنون وجماعة من علماء مصر. ترك ميراث أبيه تنزهًا وورعًا وزهدًا، وعاش على الكفاف. وكان من أهل الخير البين، والعبادة والزهد والورع، صالحًا، ثقةً، وكان سيد أهل زمانه وأزهدهم. المالكي (أبو بكر عبد الرحمن بن محمد، ت بعد ٤٥٣هـ/١٠٦١ م): رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، حققه: بشير البكوش، راجعه: محمد العَروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ط٢، ٢/٢٧-٣٢؛ ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي ابن محمد اليعمري، ت٧٩٩هـ): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ١/٣٢٣-٣٢٤؛.

الرباط والحرس، ورجعت إلى ها هنا؟ فقال: كنا نحرس عدوًّا بيننا وبينه البحر، فتركناه وأقبلنا على حراسة هذا الذي حلَّ بساحتنا؛ أنه أشد علينا من الروم"(١٩).

ومما يذكر أيضًا أن بعضًا من طائفة الفقهاء والقضاة من أهل الدين والعلم كانوا يحملون لواء التصدي لخروقات السلطة الحاكمة ومعارضة قراراتها الجائرة وغير الصحيحة سياسيًّا، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ حيث اتخذ بعض المتصوفة مواقف جريئة منتهجة المعارضة السلمية؛ فوقفوا في صفوف الفئات الضعيفة والمظلومة والمهمشة، وانتقدوا رجال السلطة والفقهاءالذين ابتعدوا عن التقوى والورع، وارتكنوا إلى جانب السلطة الحاكمة مقابل ما يحصلونه من الهدايا والعطايا والأموال من الأمراء والخلفاء؛ لكي يضفوا الشرعية على حكمهم، ويبرروا مواقفهم وقراراتهم وخروجهم عن القانون والشرع؛ فظهر العداء بين هؤلاء المتصوفة وشيوخ السلطة، فما كان من السلطة الحاكمة إلا أن تعاديهم في ظل السعي الحثيث من فقائها إلى إلصاق التهم بالمعارضين والوشاية بهم؛ فاتخذت العلاقة أحيانًا طابع التوتر الذي عرضهم لأنواع من المحن والعنف؛ من اعتقال وسجن ونفي وطرد ونحو ذلك(٢٠)؛ وبذلك ساد الاستبداد السياسي الذي عناه ابن خلدون بقوله: "وإنما الملك على الحقيقة لمنْ يستعبد الرعية، ويجبي الأموال، ولا تكون فوق يده يد قاهرة"(٢١). وكان رد الفعل أكثر اتساقًا مع الدعوة إلى التصدي للظلم والطغيان، وراجت الكرامات الصوفية التي هونت من السجن الذي كانت تهددهم به السلطة؛ فمحمد بن عمر الأصم السجلماسي سُعي به عند أمير المرابطين تاشفين بن علي بن يوسف (ت٥٣٩هـ)؛ فأمر بإشخاصه من سجلماسة إلى فاس مع جماعة من أولياء الله، فسُجنوا مكبلين، فكان القيد يسقط من قدميه كلما حانت

---

(١٩) المالكي: رياض النفوس، ٢/٣٧–٣٨؛ وانظر أيضًا: القاضي عياض السبتي (أبو الفضل عياض بن موسى السبتي اليحصبي، ت ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب، الرباط، ٤/٣٧٥؛ الدباغ (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسيدي، ت ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م): معالم الإيمان، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة – مكتبة الخانجي، تونس – مصر، ١٩٧٨م، ٢/٢٧٢.

(٢٠) حميد الحداد: "المتصوفة ومحنة السجن في الغرب الإسلامي"، ***دورية كان التاريخية***، ع٢٢، ديسمبر٢٠١٣م، السنة السادسة، ص٧٢.

(٢١) المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، ط١، ص١٦٦–١٦٧ (طبعة علي عبد الواحد وافي، ٢/٥١٤)؛ حميد الحداد: المتصوفة ومحنة السجن، ص٧٢.

صلاة، فيخرج من السجن، ولا يرده سجان، فيصلي ويعود، واستمر في سجنه مدة إلى أن ظهرت براءته وأصحابه مما نُسب إليهم، ولم تطل أيامه بعد خروجه(٢٢).

وممنْ عُرف عنه نقد قرارات الحكام والحديث في السياسة وشؤون الحكم والحكام فقيه فاس **أبو الحسن علي بن حِرْزهم الفاسي** (ت ٥٥٩هـ/١١٦٤م)(٢٣)، كان منقبضًا عن الحكام، اجتمعت القلوب على محبته. وقد ظهرت آراؤه السياسية المعارضة، ونقده اللاذع

(٢٢) كان من شيوخ الصوفية بالمغرب، ومن كبار الأولياء، يشتهر بالوقار والخصوصية واستجابة الدعاء والكرامات، توفيَّ سنة ٥٤٢هـ. انظر: محمد بن أحمد بن أبي الفضل (ابن صَعْد، ت٩٠١هـ/١٤٩٦م): النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب (مخطوط بمكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ج١، ورقة٢٢٤-٢٢٥)، تحقيق: محمد أحمد الدياجي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ترجمة رقم (٤٦)، ص٢٦٦؛ ابن الزيات التادلي (أبو يعقوب يوسف بن يحيى، ت٦١٧هـ/ ١٢٢٠م): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، تحقيق: أحمد التوفيق، ط٢، ١٩٩٧م، ص١٥٥؛ أحمد بن القاضي المكناسي (ت٩٦٠هـ/١٠٢٥م): جذوة الاقتباس في ذكر منْ حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣م،، ص٢٦٠.

(٢٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن محمد بن حِرْزِهم، أحد أقطاب الحركة الصوفية بالمغرب، ينتهي نسبه إلى ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان. من فقهاء فاس المعدودين. وُلد بفاس، ونشأ بها، ودرس علومًا عدة، فأصبح من كبار العلماء فقهًا وحديثًا وحفظًا، وكان عابدًا زاهدًا ورعًا، متصوفًا متحققًا به، وله مشاركة في شتى العلوم، عارفًا بالحديث والتفسير وغيرهما من العلوم، عكف على قراءة إحياء علوم الدين للغزالي مدة عام، فجرد المسائل التي تنتقد عليه، وعزم على حرق الكتاب، ثم رجع عما اعتقد، وتأمل تلك المسائل، فوجدها موافقة للكتاب والسنّة حسب قوله. للمزيد انظر: ابن الزيات التادلي: التشوف إلى رجال التصوف، منشورات كلية الآداب بالرباط، ط٣، ٢٠١٠م، ص١٦٨-١٦٩؛ ابن قنفذ: أنس الفقير وعز الحقير، نشر: محمد الفاسي وغيره، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ١٩٦٥م، ص١٢؛ ابن القاضي: جذوة الاقتباس، ق٢، ص٤٦٤-٤٦٦؛ التليدي: المطرب بمشاهير أولياء المغرب، دار الأمان، الرباط، ٢٠٠٣م، ط٤، ص٤٨؛ موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق: محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٣٦٣/١؛ محمد بن عبد الكريم التميمي الفاسي: المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تحقيق: محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ٢٠٠٢م، ط١، ق٢، ص١٥؛ معلمة المغرب، إشراف: محمد حجي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٣٣٦٩/١٠.

أكثر ما ظهرت في فترة الصراع المرير بين المرابطين والموحدين، وقت وقوع الفتن وانتشار الجرائم المختلفة، وأكثرها سياسية؛ فزج به في غياهب السجون، لكنه لم يتوقف؛ فحذره السجناء من ذلك، خوفًا من التنكيل به، فكان لا يعبأ بكلامهم(٢٤). وهذا يدلل على موقف القائلين بأن التيار الصوفي في معظم مراحل تاريخ المغرب قد شَكَّلَ قوةً اجتماعيةً معارضةً فرضت على السلطة اتخاذ حسابات دقيقة في التعامل معها؛ سواء بالاصطدام معها ومواجهتها بالعنف والبطش، أو احتوائها ومداراتها وكسب ودها(٢٥). وكان أيضًا قد تصدى أيضًا لقرار السلطان بعدم الصلاة على الفقيه **أبي الحكم بن بَرَّجان** الذي جيئ به من قرطبة إلى مراكش لمحاكمته زمن المرابطين؛ فسُئل عن مسائل نُسبت إليه، فأخرجها على ما تحتمله من التأويل؛ فنجا بنفسه، وقال: "والله ما عشت ولا عاش من أشخصني بعد موتي (يعني السلطان المرابطي)". فمات المحدِّث ابن برجان، فأمر السلطان بطرحه على المزبلة، ولا يُصلى عليه، مهددًا كل مخالف. فأمر ابن حِرْزهم خادمه أن يخرج إلى سوق مراكش وطرقاتها متحديًا أمر السلطان مناديًا: "يقول لكم ابن حِرْزهم: أحضروا جنازة الشيخ الفاضل الفقيه الزاهد أبي الحكم بن بَرَّجان، ومنْ قدر على حضورها ولم يحضر، فعليه لعنة الله". لكن الأمر الغريب يكمن في ردة فعل السلطان الذي ظهر في قوله: "مَنْ عرف فضله ولم يحضر جنازته، فعليه لعنة الله"(٢٦). هل هذا يدل على مهابته لابن حِرْزهم؟ أم على ندمه على ما فعله بابن برجان؟ أم غير ذلك؟

---

(٢٤) ويذكر أنه استدعا أحد أمراء صنهاجة ليأخذ العلم على يديه في مراكش؛ فطلب أن ينزل الأمير من سريره ليجلس بدلًا منه، ويجلس الأمير أرضًا، ففعل، وألزمه بسلوك طريق الآخرة، والورع؛ فلم تتسع حالته إلا الخبز والشعير. وكان خروجه من السجن بفضل تدخل القائد المرابطي عبد الله بن خيار الجياني. ابن الزيات التادلي: التشوف، ص١٦٩-١٧٢؛ إبراهيم القادري بوتشيش: "واقع الأزمة والخطاب الإصلاحي في كتب المناقب والكرامات أواخر ق٦ وبداية ٧هـ/١٢-١٣م"، منشور ضمن كتاب: الأسطوغرافيا والأزمة: دراسات في الكتابة التاريخية والثقافة، تنسيق: عبد الأحد السبتي، الجمعية التاريخية للبحث التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٤م، ص٣٦.

(٢٥) إبراهيم القادري بوتشيش: "حول محن المتصوفة في العصر المرابطي"، ***مجلة المناهل***، تصدرها وزارة الثقافة المغربية، فبراير ٢٠٠٧م، الزوايا في المغرب، ٣٩/١.

(٢٦) ابن الزيات التادلي: التشوف، ص١٦٩-١٧٠.

ولعلك تجد أن كل منْ ساعد الحكام على الظلم؛ لم يسلموا من سهام النقد، وعلى رأسهم فقهاء السلطان؛ الذين نالوا نصيبًا من الهجوم والانتقاد بفعل مظالمهم الشديدة ومساندتهم السلطة؛ من ذلك هجوم **ابن العريف** (ت٥٣٦هـ/١١٤١م)[٢٧] على كل منْ عاون الحكام من الفقهاء والعمال؛ الذين انصب هدفهم على كنز الأموال وإهمال شؤون الرعية؛

(٢٧) أبو العباس بن العريف: هو أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي. وسُميّ بابن العريف؛ لأن والده كان يعمل عريفًا بحرس الليل بمدينة طنجة. رحل والده إلى ألمرية الأندلسية، والتحق بخدمة ابن صمادح أحد ملوك الطوائف، وولد أبو العباس بها سنة ٤٨١هـ/١٠٨٨م. وعندما كبر، دفعه والده إلى حائك لكي يتعلم الخياطة في صغره، لكنه كان يهرب إلى مجالس العلم، ولم يستطع والده ثنيه عن طريق العلم بالشدة، فتركه لشأنه، حتى أصبح فقيهًا ومحدثًا، وراويًا وعالمًا بالقراءات والخط. وكان متناهيًا في الفضل والدين، منقطعًا للخير، يقصده العُبَّاد والزهاد، ويحمدون صحبته. وهو أحد الأولياء الذين جمعوا بين العلم والعمل. وقد عُهِد إليه بتولي الحسبة ببلنسية بجانب جلوسه للإقراء بمسجدها. للمزيد انظر: ابن الأبار: المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة/ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ترجمة رقم ١٤، ص٢٧-٣٠؛ الضبي: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة/ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ترجمة رقم ٣٦١، ١/٢٠٩-٢١٠؛ أبو القاسم بن بشكوال: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٠م، ترجمة رقم ١٧٦، ص١٣٠-١٣١؛ ابن خير الأشبيلي: فهرسة ابن خير، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة/ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص٤٦٠؛ ابن الزيات التادلي: التشوف، ترجمة رقم ١١، ص١٦٩-١٧٠؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ترجمة رقم ٦٨، ١/١٦٨-١٧٠؛ ابن عبد الملك (أبو عبد الله محمد بن محمد ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، ت٧٠٣هـ): الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس ومحمد بن شريفة وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠١٢م، ط١، السفر الأول، مج١، ص٦٩٦؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ترجمة ٦٨، ٢٠/١١١-١١٤؛ ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، ص٥٨؛ ابن صعد: النجم الثاقب، ص١٣٣-١٣٥؛ السَّملالي: الإعلام بمنْ حل مراكش وأغمات من الأعلام، راجعه: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ٢/٥-١٠.

منشغلين عن مصالح العباد، متغافلين عن شكاوى المظلومين؛ فأطلق عليهم "علماء أهل السوء، وكبراء الدنيا، والمغرورين"(٢٨). لذلك فقد التفت العامة حولهم لاهتمامهم بما يكابده

(٢٨) ابن العريف: مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، جمعه أبو بكر عتيق بن مؤمن، دراسة وتحقيق: عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ط١، ص٣٦؛ حميد الحداد: المتصوفة ومحنة السجن، ص٧٣. والجدير بالذكر أن ابن العريف كان قد تحاشى نقد أمراء الدولة المرابطية، وعلى العكس من ذلك كانت علاقته بهم متميزة؛ فلم يهاجمهم، بل سلك طريقًا يحافظ به على نفسه بذكاء؛ فوجَّه نقده لبعض الفقهاء الذين تكالبوا على الدنيا، همهم جمع الثروات، وكنز الأموال، وتركوا مصالح الناس، وأهملوها. وإنك لن تعجب إذا علمت أنه كان ينصح مريديه بعدم نقد المرابطين أو القدح في دولتهم، وينكر على من هاجم الدولة من أتباعه هجومهم، ويعد فعلتهم تلك من المنكر، بل أشد، وأدعى إلى الفتنة، وكان دائم الإعلان عن هذا الإنكار، معلنًا ذلك في غير موضع؛ فيقول في إحدى رسائله: "فأما الإنكار في العلانية على الحكام فإنه من فساد سر المنكر، وإعلام ركوبه للحرام والكراهية. والمختار عند العلماء باتفاق منهم الإمساك عما في إنكاره إياه منكرًا آخر مساويًا أو أشد". ويحق لنا الشك والحذر من كلامه هذا وسلوكه؛ واعتباره مجرد تقية يستتر خلفها لتحقيق مآرب شخصية، لكن رسائله وسلوكه العملي ينفيان ذلك، ويؤكدان أقواله التنظيرية؛ فتلك رسالة لإخوانه المريدين يخبرهم فيها أن أشد أنواع الإنكار هو الإنكار على السلطان؛ "لأنهم حجة الله، ولا ينبغي أن ينكر عليه شيء من قوله أو عمله إلا بشروط؛ منها: الستر، والسر، والرفق، والعلم الكامل، وارتفاع التهمة البتة، وسلامة النية، وألا يراد بذلك إلا وجه الله وحده". وهذا يدلل على توجهه القائل بأن الشخص الذي اختار طريق الزهد والتصوف عليه ألا يشتغل بأمور الدنيا، ولا يتطلع إلى أي خطة من خططها مهما كبرت أو صغرت، ويبتعد عن ذكر أهلها؛ بخير أو شر، وينشغل بحاله وبنفسه فقط، ويترك الإنكار على جميع الخلق؛ من الحكام وغيرهم؛ فالمسلم الحق يجب ألا يتخذ من الدين ستارًا لأغراضه الدنيوية، ويجعل من سيرة الحكام مطية لأغراضه؛ وهو لا يعلم عن حياتهم الشخصية أو العامة أو سلوكهم شيئًا؛ فيروح ويغدو يشيع الإفتراءات؛ فهذا الشخص لايكون مسلمًا حقيقيًّا ولو كان وليًّا؛ فيقول: "والله لو رأيت وليًّا لله يمشي على الماء أو في الهواء، أو يعطي القوة في جميع الأشياءحتى يبلغ ذُرْوَة السماء، وفهمت منه أنه يشتغل بذكر خطة من خطط الدنيا، أو تتعلق بوهمه، أو تتصور في فهمه ما وثقت بشيء من حاله، ولعلمت أن حقه ممزوج بمحاله". وقد ظهر هذا الموقف جليًّا في فتنة ابن تومرت؛ عندما اشتعلت وانتشرت في أنحاء المغرب حاول بعض مريديه الانضمام إلى هذا التيار، لكنه اتخذ موقفًا واضحًا رافضًا لتلك الفتنة وهذا الفكر التومرتي؛ وذلك الدعي الذي اتخذ من الدين قناعًا، ومن الزهد لباسًا، يخفي به غرضه الحقيقي المتمثل في تقويض الدولة؛ فيقول: "فإن الله أرحم بالأمة أن يفتقر سلطانها الطاهر إلى شفقة واحد بعينه ورحمته، حتى لا تصلح إلا به، لا والله، بل حق من ادعى أنه زاهد في الدنيا، ونصب لذلك نفسه، أن يزهد في ذكرها وفي ذكر أمورها كلها، أعلاه

الفقراء من مشاق الحياة؛ فتصدقوا عليهم بالمال، وحثوا الأغنياء على التصدق والبر بالفقراء والإحسان إليهم(٢٩). فالتيار الصوفي حينذاك كان قد أخذ يغزو الأفراد والجماعات، وانتهى إلى أن أصبح تأملًا عقليًّا وجدانيًّا خالصًا بين مريديه؛ في مقابل موقف عدائي له وللفلاسفة من جانب كثير من فقهاء المالكية حتى منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. فقام التيار الصوفي على منهج المجاهدة ومحاسبة النفس، وكيفية الترقي من ذوق إلى ذوق(٣٠). لكننا لا نؤمن بأن جهود المتصوفة وحدهم كانت كفيلة لنزع البؤس والعوز من فوق كاهل البسطاء من الرعية، كما لم تكن أفكارهم الدينية والاجتماعية والدينية قادرة على علاج تلك المشكلات؛ فبعض المفاهيم التي كانت تشيع بين العامة لا تتفق مع المفاهيم التي

وأدناه، وفي أهلها، وفي ذكرهم بخير أو شر، فيدع الكل لصاحب الكل". فقد استغل ابن تومرت جهل الناس، وفراغ الساحة من فقهاء قادرين على كشف الحقيقة وإبانة كذبه ودحض دعواه المزيفة، وتجاهل المرابطين له في بداية دعوته، واستخفافهم به. وربما كان تعاطف ابن العريف مع المرابطين نابعًا من أنه كان قريبًا منهم وقت أن عمل معهم، فتعرف على أحوالهم، واختبر أخلاقهم، واكتشف تدينهم؛ فعندما تولى الحسبة عاين سلوك هؤلاء الأمراء، كما كان يشعر بالخطر الخارجي على الإسلام، وإحساسه الدائم بخطر القيام على ولي الأمر، في وقت يجب فيه تكاتف المسلمين كافة لمواجهة التحرش النصراني المستمر وهجومهم على المدن الإسلامية. انظر: ابن العريف: مفتاح السعادة، ص٣٣-٣٥.

(٢٩) عصمت عبد اللطيف دندش: أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م، ط١، ص٥١-٥٢؛ محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من ق٦-٩هـ/١٢-١٥م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٩م، ص١٦٨-١٧٠. والجدير بالذكر أن عددًا كبيرًا من مشايخ الصوفية كان ثريًّا، وقد تصدق بعضهم بجزء من ماله أو بكل ماله، وانعزل في الرباطات زاهدًا متقشفًا، والتف حوله مريدوه. ولم ينحصر الانخراط هذا على طبقات المجتمع الدنيا، بل امتد إلى بعض أمراء المرابطين وشيوخهم لينضموا لهذه الفرق الصوفية. (ص٤٨-٤٩) التادلي: التشوف، رقم ٩٣، ص٢٣٨، رقم ١٠٥، ص٢٥٤؛ ابن الخطيب: الإحاطة، ٤٤٨/١؛ ابن عذاري: البيان المغرب، ٧٩/٤؛ عصمت دندش: أضواء جديدة على المرابطين، ص٤٨-٤٩.

(٣٠) عصمت عبد اللطيف دندش: أضواء جديدة على المرابطين، ص ٤٣، ٣٩-٤٠. ويبرز عداء السلطة للمتصوفة بالرغم من إفادتها منهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي كما سبق توضيح ذلك، وعلى المستوى السياسي المتمثل في في التفاف العامة حول المتصوفة؛ في مجتمع سادت فيه مفاهيم تغذيها الطبقة الحاكمة وتشجعها؛ من قبيل الإيمان بالقضاء والقدر وشرعية الحُكم وطاعة أولي الأمر. المرجع السابق، ص٥١.

يوصي بها الدين الإسلامي الحنيف؛ ومع ذلك فهي تمتزج بنفسياتهم، وتلعب دورًا في سلوكياتهم وأخلاقهم؛ فالعوام من أهل المغرب يؤمنون – لدرجة التعصب أحيانًا – بالقضاء والقدر وبقوة الله وجبروته، ومع ذلك فإنه لا يمنع ذلك البعض منهم من الغش أو النهب إذا لاحت لهم الفرصة، ومنهم من كان يستنكر عدم العدالة، ولكنه لا يترك الفرصة – عندما تحين – لاستغلال الاضطراب والفساد؛ لأن حياته التي يحياها كل يوم تدفعه إلى ذلك(٣١).

وبالرغم مما قدمه ابن العريف للمرابطين من دعم، وانصرافه عن نقدهم، واختار الدفاع عن دولتهم؛ إلا أنه لم يسلم من قوة سلطانهم؛ فقُبض عليه مكبلًا، ونُقل من الأندلس إلى سبتة، ثم إلى مراكش. لقد نُكل به بفعل وشاية حاقديه؛ وعلى رأس هؤلاء قاضي أَلْمِرْيَة المعروف بابن الأسود(٣٢) الذي كان يغار منه، وحمله الحسد على الوشاية به عند أمير المرابطين علي بن يوسف بن تاشفين؛ فبينما كان ابن العريف على أحواله الحسنة من نشر العلم والاجتهاد والعبادة وصحبة العبَّاد والزهاد؛ فإذا بابن الأسود – مفعَمًا بالحقد – يكتب إلى أمير المسلمين علي بن يوسف بمراكش يخوفه من ابن العريف، ومن شعبيته والتفاف الناس حوله، وخطورته على الدولة؛ فكتب الخليفة إلى عامله على أَلْمِرْيَة أن يبعث إليه ابن العريف، فأمر العامل بإرساله بحرًا، فأشار ابن الأسود على العامل بتكبيله؛ ففعل، ولما وصل سبتة وافاه رسول السلطان بالأمان، وفك قيوده، وأطلقه. لكن ابن العريف أصر على مقابلة السلطان في مراكش، فاستقبله السلطان بكل حفاوة وترحاب، فأكرمه وأبان حقه، وسأله عن حوائجه. فلما خاب سعي ابن الأسود تحيَّل حتى وضع سمًّا في طعام ابن العريف،

(٣١) عصمت عبد اللطيف دندش: أضواء جديدة على المرابطين، ص٥١–٥٢.

(٣٢) ابن الأسود: هو محمد بن إبراهيم الغساني قاضي مرسية، تُوفِي سنة٥٣٦هـ. الأعلام، ٢٩٥/٥؛ ابن الأبار: المعجم، ترجمة رقم ١١٦، ص١٢٦؛ ابن بشكوال: الصلة، ترجمة رقم ٢١٥، ص١٥٠. عصمت عبد اللطيف دندش: أضواء جديدة على المرابطين، ص٥١–٥٢. وكان حقده على ابن العريف نابعًا من التفاف الناس حوله، وحبهم له، وقصدهم إياه لقضاء حوائجهم، فخوف السلطان عاقبة أمره "لاشتمال القلوب عليه، وانضواء الغرباء إليه" كما حكى الذهبي. انظر: ابن العريف: مفتاح السعادة، ص٣٦؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج٢٠، ترجمة رقم ٦٨، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص١١٣.

فأكله ومات سنة ٥٣٦هـ/١١٤١م بمراكش(٣٣).

وهناك رواية أخرى أشد قسوة تدلل على أن شهرة ابن العريف وقبوله بين الناس دون غيره من العلماء قد غَيَّرَ قلوب الحاقدين من فقهاء أَلْمِرْيَة، وقد أثارت آراء ابن العريف ضد علماء السلطة وشيوخ السلطان قاضي أَلمِرْيَة ومَن هو على شاكلته؛ حيث كان يلمزهم بعبارات وصفات مسيئة. ويبدو أن ابن الأسود كان وراء دس ذلك الشخص الذي أراد معرفة الطموحات السياسية لابن العريف وتوجهاته ونواياه. ولم يكتفِ ابن الأسود بمكاتبة أمير المرابطين في شأن ابن العريف؛ بل ذهب إلى أمير المرابطين علي بن يوسف في مراكش؛ فأوغر صدره على ابن العريف؛ وحرضه على سجنه لخطورته، ولم يركن إلى ذلك؛ فلم ينتظر أمرًا يصدر من علي بن يوسف في حق ابن العريف، فذهب مسرعًا إلى حاكم ألمرية فور عودته من مراكش، ونجح في إقناعه باعتقال ابن العريف وإشخاصه إلى ابن تاشفين، وإمعانًا في التنكيل به وزيادة في الحيطة نصحه بتكبيل ابن العريف حتى لا يتمكن من الهرب. لكن الأقدار أتت بما يخالف خطط ابن الأسود؛ فالأمير علي بن يوسف غضب عندما علم بإشخاص ابن العريف مكبلًا مع رفيقيه، وأمر بإطلاقه قبل أن يصل مراكش؛ فازداد ابن الأسود غيظًا وحقدًا؛ لإخفاقه في مسعاه، ولما ناله ابن العريف من حظوة لدى أمير المرابطين؛ فقيل أنه تحيل حتى تمكن من وضع السم في طعامه، ومات في صفر ٥٣٦هـ/أكتوبر ١١٤١م.(٣٤).

ويُذكر أنه لما ذاع صيته وكثر أتباعه وصل ذلك إلى مسامع أمير المرابطين بمراكش. ويقال: إن فقهاء بلده اتفقوا على إنكار مذهبه؛ وسعوا به إلى السلطان، وحذروه منه؛ فأمر بإشخاصه إليه من أَلْمِرْيَة مع كل من: أبو بكر محمد بن الحسين الميورقي من غرناطة، وأبو الحكم بن برجان من إشبيلية، "وكانوا نمطًا واحدًا في الانتحال والاتصاف

---

(٣٣) ابن صعد: النجم الثاقب، ص١٣٣-١٣٤. ويضيف ابن صعد: أن السلطان علي بن يوسف ندم على ما صار منه في حق ابن العريف، وقام بالتحقيق في الأمر، فانتهى إلى ما ارتكبه ابن الأسود من جرائم في حق ابن العريف، وأنه احتال عليه في تغريبه عن وطنه وقتله واتهامه بما ليس فيه عمدًا؛ فقال السلطان: "والله لأفعلَنَّ به ما فعل بذلك الولي، ولأُغَرِّبَنَّهُ، وَلَأَقْتُلَنَّهُ بالسم. فبعثه مقيدًا إلى السوس الأقصى، وأن يُسقَى هنالك سمًّا... ومات القاضي مُغَرَّبًا عن وطنه مسمومًا". وانظر أيضًا: السَّملالي: الإعلام بمنْ حل بمراكش؛ التادلي: التشوف، ص١١٨-١٢٣؛ وفيات الأعيان، ٥٤/١.

(٣٤) عصمت عبد اللطيف دندش: أضواء جديدة على المرابطين، ص٥١-٥٢.

بصلاحية الحال". وقد أنكر الأمير على ابن العريف تسرعه إليه، وقرر فضله وصلاحه لديه، وأمر بإخلاء سبيله قبل أن يصل إليه، فأطلقه الموكل به وهو بسبتة. وقبره وقبر ابن برجان بمراكش متجاوران(٣٥).

ويبدو أن الدولة المرابطية كانت قد وضعت ابن العريف تحت الاختبار – اختبار الولاء – أو وضعته تحت المراقبة لاختبار صحة ما وصل إليها من سعايات، أو معرفة مدى مساندته للسلطة أو معارضته، وقد قيل إنه قد يكون لابن الأسود دور في ذلك؛ فدست السلطة شخصًا للتأكد من نواياه وميوله وطموحاته السياسية(٣٦).

ويمكن إرجاع إحراق كتاب "إحياء علوم الدين" إلى عداء السلطة الحاكمة للمتصوفة غير الملتزمين بصحيح الدين، وربما كان الإحراق عقابًا ورسالة وإجراءً موجَّهًا إلى طائفة الصوفية عامة؛ وربما كان له علاقة بموقف الفقهاء تجاه المتصوفة؛ فوجدوا في نشاطهم وتزايدهم خطرًا على نفوذهم ومكانتهم لدى السلطة؛ فكان طبيعيًّا أن يحرضوا أمراء الدولة المرابطية عليهم والتنكيل بهم؛ وحرضوا وأشعلوا الحملة على كتابات الغزالي، وعلى كتابه الإحياء بصفة خاصة؛ لمكانته في أوساط المتصوفة؛ حيث اتخذوه دليلًا مرشدًا(٣٧)؛ بل كان الغزالي وكتبه يمثل أنموذجًا يقتدون به في حياتهم الصوفية(٣٨).

هذا بالرغم من وجود وجهة نظر أخرى ورأي مخالف يرجع النزاع بين الفقهاء

---

(٣٥) ابن بشكوال: الصلة، ص ١٣٠–١٣١؛ السَّمْلالي: الإعلام، ٢/٥–٧.

(٣٦) ولم يكن ذلك أمرًا جديدًا أو إجراءً استثنائيًّا للدولة تجاه ابن العريف، بل كانت سياسة اتبعتها السلطة الحاكمة في تلك الفترة؛ خضعت فيها الطوائف الصوفية للمراقبة؛ بعد أن ظهرت توجهات سياسية لدى بعضها، وصارت لهم آراء ومواقف معارضة للسلطة الحاكمة؛ مثل ابن قسي الذي حاول اتباع طريق مهدي الموحدين ابن تومرت والتشبه به؛ فكان حريًّا أن تخضع جماعته لعيون الدولة والمتصوفة كافة؛ ويشهد ابن الخطيب عليهم فيقول: "فكثر جمعهم، ووقع الحديث بهم، وحذروا صاحب الدولة". فكانت الفرصة مواتية بحق لابن الأسود لكي ينال بغيته، وينتقم من خصمه؛ فاستطاع الإيقاع بابن العريف والتخلص منه. ابن العريف: مفتاح السعادة، ص٣٦–٣٧؛ السَّمْلالي: الإعلام، ٢/٢٠؛ ابن الخطيب: أعمال الأعلام (إسبانيا الإسلامية)، تحقيق: ليفي بروفنسال، بيروت، ١٩٥٦م، ص٢٤٩.

(٣٧) عصمت عبد اللطيف دندش: أضواء جديدة على المرابطين، ص٥٢. وقد عد البعض إحراق الإحياء تاريخًا جوهريًّا وحجر زاوية في العلاقة بين الدولة والمتصوفة، يمثل منعطفًا جديدًا بين الطرفين؛ فهو حدث يطرح الموضوع المشكل في إطاره السياسي والديني على السواء. محمد فتحة:، ص١٧٤.

(٣٨) ابن العريف: مفتاح السعادة، ص١٦.

والمتصوفة إلى أسباب دينية؛ بحيث كانت الانتقادات التي صاغها الفقهاء ضد الطوائف الصوفية تتمثل في محاربة البدع الصوفية؛ دينية كانت أم اجتماعية، وفضح انحرافاتهم المذهبية التي نشروها في المجتمع؛ فأنكروا عليهم إقامة بعض الطقوس والاحتفالات؛ مثل جلسات السماع التي قد يصاحبها ما يخالف تعاليم الإسلام؛ من قبيل إنشاد أشعار منسوبة إلى شيوخ متهمين بالهرطقة والانحراف، إلى جانب الأناشيد والرقصات الإيقاعية بغية الوصول إلى درجة الارتعاد الصوفي (الشطح)، مع ما يصاحبه من تمزيق للملابس وبكاء وعويل وتلفظ بكلام مبهم وماجن، ومشاركة النساء في تلك الجلسات يؤدي إلى اختلاط النساء بالرجال، كما أنكر الفقهاء الاعتقاد بالكرامات التي يدعيها الأولياء؛ خوفًا واتقاءً لمقارنتها بمعجزات الأنبياء، مثلما أنكروا التقديس الشعبي لأضرحة بعض الزهاد والعباد، والتبرك بهم؛ الأمر الذي يصنفه الفقهاء نوعًا من الشرك بالله[٣٩]. وخلاصة القول أن العلاقة بين الفقهاء والمتصوفة شابها التوتر، وصبغها العداء.

وبقدر محبة حكام الدولة المرابطية للعلماء فإنهم لم يتوانوا عن معاقبة من يهدد دولتهم، ويزعزع أركان سلطتهم؛ سواء بالاعتراض على قراراتهم أو الامتناع عن تنفيذها؛ فلم يشفع العلم لأهله من الاستثناء أو المجاملة في عدم تنفيذ العقوبة المستحقة؛ فامتناع الفقيه أبي محمد عبد الله بن أحمد بن وشون (ت٥٢٩هـ/١١٣٤م) عن تنفيذ قرار توليه قضاء فاس؛ تورعًا؛ فتم سجنه مقيدًا. ويبدو أن رفضه للمنصب كان له سبب آخر يتمثل في خوفه أو تشككه من تنفيذ الأحكام الصادرة عنه. وهذا أبو عبد الله الدقاق (توفيَّ في القرن السادس الهجري، ودفن خارج باب الجيسة) قبض عليه والي سجلماسة ظلمًا؛ حيث تزامن نزول الدقاق سجلماسة مع تغيظ الوالي على أهلها لأمر رُفِع إليه عليهم، فأخذ منهم جماعة، وضرب أعناقهم، وأخذ معهم أبا عبد الله الدقاق مقيدًا إلى موضع القتل، لكنه نجى بشفاعة أحد شيوخ فاس، فعفي عنه، وأعاده الشيخ إلى فاس سالمًا[٤٠].

---

(٣٩) فرانسيسكو رودريغيز مانياس: "عودة الجدل بين المتصوفة والفقهاء في العصر الوسيط انتقاد آليات تمويل الطوائف الصوفية"، ترجمة: محمد الشريف، ***مجلة المناهل***، ع٩١-٩٢، أبريل٢٠١٢م، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٤٠) الشراط (أبو عبد الله محمد بن طاهر بن عيشون، ١١٠٩هـ/١٦٩٧م): الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دراسة وتحقيق: زهراء النظام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٧م، ط١، ص٢٦٩.

نتائج البحث

يمكن إجمال ما توصل إليه البحث من نتائج فيما يلي:

أولًا: كانت الطبقة الحاكمة تعتز بنفسها إلى درجة متناهية لا تقبل التسامح إذا اتصل الأمر بما يمس قراراتها – وإن صغرت – أو يمس شخص الحاكم؛ لدرجة أن يتجاوز الحاكم في عقاب منتقديه؛ حيث تصل العقوبة أشدها؛ وهي القتل.

ثانيًا: مثَّلت الدولة الفاطمية أشد الدول استبدادًا تجاه منتقديها، وإن كانوا أقرب الناس إليها؛ في حين مثَّت دولة المرابطين أكثر الدول اعتداًا تجاه معارضيها ومنتقديها السياسيين.

ثالثًا: كان للصراع المذهبي دوره الفعال في قبول قرارات الحكام أو نقدها، في مقابل قسوة العقوبات التي فرضتها الدولة تجاه مخالفيها في المذهب.

رابعًا: بالرغم من السماحة التي مارستها الدولة المرابطية تجاه رعاياها، وإكرامها للعلماء، ورفع قدرهم؛ إلا أنها كانت شديدة القسوة تجاه المتصوفة بوجه خاص بسبب مخالفتهم لقرارات الدولة السياسية، وخروجهم عن صحيح الدين، ونقدهم للأحوال المعيشية، ووتصرفات العلماء المقربين من السلطة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

- ابن الأبار(أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، ت٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م): المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة/بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- ابن الأثير: الكامل في التاريخ، حققه واعتنى به الدكتور عمر عبد السلام تَدْمُري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.
- ابن بشكوال (أبو القاسم خلف الأنصاري الخزرجي بن عبد الملك الأندلسي القرطبي، ت٥٧٨هـ/١١٨٣م): الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٠م.
- الحضرمي المرادي (أبو بكر محمد بن الحسن (ت٤٨٩هـ): كتاب السياسة أو الإشارة في تدبير الوزارة، مع ثلاثة كتب أخرى، تحقيق: محمد حسن وأحمد فريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- ابن الخطيب: أعمال الأعلام (أسبانيا الإسلامية)، تحقيق: ليفي بروفنسال، بيروت، ١٩٥٦م.
- ابن الخطيب (أبو عبد الله محمد بن عبد الله الغرناطي، ت٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م): الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٤م.
- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، ت ٨٠٨هـ/١٤٠٦م): المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- ابن خير الأشبيلي: فهرسة ابن خير، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة/ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- الدباغ (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسيدي، ت ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩م): معالم الإيمان، تحقيق: محمد ماضور، المكتبة العتيقة – مكتبة الخانجي، تونس– مصر، ١٩٧٨م.

- الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨هـ/ ١٣٤٨م): سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ابن الزيات التادلي (أبو يعقوب يوسف بن يحيى، ت٦١٧هـ/١٢٢٠م): التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، تحقيق: أحمد التوفيق، ط٢، ١٩٩٧م/ منشورات كلية الآداب بالرباط، ط٣، ٢٠١٠م.
- السَّملالي (العباس بن إبراهيم السَّمْلالي): الإعلام بمنْ حل مراكش وأغمات من الأعلام، راجعه عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- الشراط (أبو عبد الله محمد بن طاهر بن عيشون، ١١٠٩هـ/١٦٩٧م): الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دراسة وتحقيق: زهراء النظام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٧م.
- ابن صَعْد (محمد بن أحمد بن أبي الفضل، ت٩٠١هـ/١٤٩٦م): النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب (مخطوط بمكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، ج١، ورقة٢٢٤-٢٢٥)/ والنسخة المطبوعة: تحقيق: محمد أحمد الديباجي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- الضبي: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة/بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- ابن عبد الملك (أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، ت٧٠٣هـ): الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق: إحسان عباس ومحمد بن شريفة وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠١٢م.
- ابن العريف: مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة، جمعه أبو بكر عتيق بن مؤمن، دراسة وتحقيق: عصمت عبد اللطيف دندش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن عذاري (أبو العباس أحمد بن محمد، ت ٧١٢هـ/ ١٣١٢م): البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

- عياض السبتي (القاضي أبو الفضل عياض بن موسى السبتي اليحصبي، ت ٥٤٤هـ/ ١١٤٩م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: مجموعة من الباحثين، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب، الرباط.
- الفاسي (محمد بن عبد الكريم التميمي): المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تحقيق: د. محمد الشريف، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ٢٠٠٢م.
- ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري، ت٧٩٩هـ/ ١٣٩٧م): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ابن قنفذ (أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون بن قنفذ القسنطيني، ت ٨١٠هـ/ ١٤٠٧م): أنس الفقير وعز الحقير، نشر محمد الفاسي وغيره، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، ١٩٦٥م.
- المالكي (أبو بكر عبد الرحمن بن محمد، ت بعد ٤٥٣هـ/١٠٦١ م): رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، حققه بشير البكوش، راجعه محمد العَروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- المكناسي (أحمد بن القاضي المكناسي، ت٩٦٠هـ/١٠٢٥م): جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧٣م.
- القاضي النعمان (ت٣٦٣هـ/٩٧٤م): رسالة افتتاح الدعوة، تحقيق: وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٠م.
- النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهّاب بن محمد، ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٣م): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: حسين نصار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م، ج٢٤.

ثانيًا: المراجع العربية والمترجمة:

- أحمد إبراهيم الرفاعي: الجريمة والعقوبة في المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين، دار النابغة للنشر والتوزيع، طنطا، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

- التليدي (عبد الله بن عبد القادر): المطرب بمشاهير أولياء المغرب، دار الأمان، الرباط، ٢٠٠٣م، ط٤، ص٤٨؛ موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق: محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- عصمت عبد اللطيف دندش: أضواء جديدة على المرابطين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩١م.
- فرحات الدشراوى: الخلافة الفاطمية بالمغرب (٢٩٦- ٣٦٥هـ/ ٩٠٩- ٩٧٥م) التاريخ السياسي والمؤسسات، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م. محمد شقير: المراسيم السياسية بالمغرب بين العصرنة والتحديث من ق٣ إلى ق٢١م، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠٠٦م.
- محمد فتحة: النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من ق٦-٩هـ/١٢-١٥م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٩م.
- معلمة المغرب، إشراف محمد حجي، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- هاينتس هالم: إمبراطورية المهدي وصعود الفاطميين (٨٧٥- ٩٧٣م)، ترجمة: محمود كبيبو، دار الورّاق للنشر، بيروت/ لندن، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.

ثالثًا: الدوريات والمجلات العلمية:

- إبراهيم القادري بوتشيش: "حول محن المتصوفة في العصر المرابطي"، ***مجلة المناهل***، تصدرها وزارة الثقافة المغربية، فبراير ٢٠٠٧م.
- .....: "واقع الأزمة والخطاب الإصلاحي في كتب المناقب والكرامات أواخر ق٦ وبداية ٧هـ/١٢-١٣م"، ضمن كتاب الأسطوغرافيا والأزمة: دراسات في الكتابة التاريخية والثقافة، تنسيق: عبد الأحد السبتي، الجمعية التاريخية للبحث التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٩٤م.
- جاسم صكبان علي: "الهيمنة البرجوازية في ظل الحكم الفاطمي"، ***مجلة كلية التربية للبنات***، جامعة بغداد، مجلد ٢٧، ٢٠١٦م، ص ١٢٠٤-١٢٠٦ (وهو ترجمة للفصل الخامس من كتاب: أشتور: التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للشرق الأوسط في العصور الوسطى).

- حميد الحداد: "المتصوفة ومحنة السجن في الغرب الإسلامي"، ***دورية كان التاريخية***، ع٢٢، ديسمبر٢٠١٣م، السنة السادسة.
- عز الدين جسوس: "السلطة السياسية وموقف الرعية في المغرب والأندلس خلال حكم المرابطين"، ***مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة***، جامعة شعيب الدكالي، ع٧، ٢٠٠٢م.
- فرانسيسكو رودريغيز مانياس: "عودة الجدل بين المتصوفة والفقهاء في العصر الوسيط انتقاد آليات تمويل الطوائف الصوفية"، ترجمة: محمد الشريف، ***مجلة المناهل***، ع٩١-٩٢، أبريل٢٠١٢م.
- محمد بن عبد العزيز الدباغ: "من مخطوطات خزنة القرويين بفاس: كتاب السياسة لأبي بكر بكر محمد بن الحسن الحضرمي المرادي"، ***مجلة دعوة الحق***، ع ٢٤٩، سنة ٢٠٠٠م.